



توصيات المؤتمر السنوي التاسع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)
التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير
بيروت 10 - 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016

بيروت، 2016/11/14

عقد المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) مؤتمره السنوي التاسع في 10 و 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 في الجامعة الأميركية في بيروت، في إطار احتفالاتها بالذكرى المئة والخمسين لتأسيسها. بحث المؤتمر التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية بحلول سنة 2030 كما أقرتها الأمم المتحدة. استقطب المؤتمر 500 مشارك من 58 بلداً، يمثلون 170 مؤسسة من القطاعين العام والخاص والجامعات ومراكز الأبحاث والمجتمع المدني، و52 طالباً من جامعات عربية شاركوا في نطاق "منتدى قادة المستقبل البيئيين". وتحدث 48 محاضراً في عشر جلسات، حول تمويل التنمية وتغير المناخ والأمن الغذائي وترابط الغذاء والماء والطاقة، إلى جانب التربية والصحة وفرص تحقيق التنمية في البلدان التي تعاني نزاعات وحروباً.

اتفق المؤتمر مع النتائج التي توصل إليها تقرير "أفد" حول التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، خاصة الحاجة إلى التحول إلى اقتصاد أخضر وإدخال مبادئ التنمية المستدامة كجزء في خطط إعادة الإعمار.

بناء على تقرير "أفد" ومناقشات الجلسات والمقترحات التي قدمتها هيئات المجتمع المدني والطلاب، أصدر المؤتمر التوصيات الآتية:

1. العمل على إحلال السلام والأمن كشرطين لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. فالاستقرار السياسي ضرورة ملحة لإيجاد الظروف الملائمة للتنمية، كما أن التنمية المستدامة التي تطل منافعها الجميع شرط لثبات الاستقرار السياسي.

2. اعتماد رؤية بعيدة المدى واستراتيجية تنفيذية ذات أولويات، بهدف دفع الاقتصادات العربية في مسار أخضر مستدام، كوسيلة لتفعيل الاقتصاد وتنويعه ليكون أقل كربوناً ومتوافقاً مع متطلبات الحد من تغير المناخ. إلى جانب تشجيع التنافسية وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، وخلق فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر وتحسين الأوضاع البيئية ونوعية الحياة.

3. اعتماد سياسات متكاملة في التنمية لتأمين توازن الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مع التأكد من التوافق والاندماج بين السياسات القطاعية والتوافق مع متطلبات تخفيف مسببات تغير المناخ والتكيف مع آثاره.

4. النظر في خلق جهاز وطني للتنمية المستدامة يكون تحت الإدارة المباشرة لرأس السلطة التنفيذية، وذلك لضمان تكامل السياسات والتنسيق والمتابعة والتقييم.
5. تعزيز الطاقات المحلية عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وبناء قدرات المؤسسات. وهذا يشمل مراجعة المناهج التربوية على جميع المستويات، بما فيها التعليم المهني وبرامج تدريب المدربين، وتشجيع التفكير النقدي والإبداعي، ودعم برامج الأبحاث والتطوير.
6. تقوية التنسيق والتعاون بين البلدان العربية في تحقيق خطط التنمية وأولوياتها، واستثمار المزايا النسبية بين البلدان العربية، خاصة في مجال الموارد الطبيعية، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي ضمن سلة متكاملة.
7. اعتماد سياسة تشاركية تُدخل جميع قطاعات المجتمع في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات، من الفكرة إلى وضع السياسات والخطط والبرامج والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
8. إدخال هيئات المجتمع المدني كعنصر أساسي في جميع مراحل تطوير خطط التنمية وتنفيذها، ودعوة هذه الهيئات إلى الانخراط الجدي في العمل التطوعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
9. تطوير سياسات تدعم التحول إلى اقتصاد أخضر ومستدام في جميع القطاعات. وهذا يشمل القوانين والإجراءات والحوافز والبحث والتطوير والتكنولوجيات الجديدة وبناء القدرات والتمويل المستدام.
10. الاتفاق على إجراءات وحوافز، بما فيها حملات توعية جماهيرية، للتأكد من تطبيق الاستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي أقرتها جامعة الدول العربية، وذلك على المستوى الوطني في كل دولة.
11. إدخال تدابير لتخضير القطاع المالي، مع التركيز على تشجيع الشركات الصغرى والمتوسطة، للاستثمار في مشاريع خضراء ومستدامة، وتشجيع إصدار سندات / صكوك خضراء كوسيلة لاستقطاب مصادر إضافية لتمويل المشاريع الخضراء.
12. اتخاذ التدابير اللازمة للخفض التدريجي لدعم السلع الذي يضر بالبيئة، مع التأكد من معالجة الآثار السلبية على ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.
13. اعتماد التدابير اللازمة لاستقطاب الموارد المحلية لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها صناديق التنمية الوطنية والإقليمية والميزانيات الحكومية والقطاع الخاص.
14. خلق الشروط الملائمة لجذب القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
15. اعتماد تدابير خاصة في البلدان التي تستقبل لاجئين من بلدان مجاورة تواجه نزاعات مسلحة، بما يؤدي إلى تأمين الحاجات الإنسانية الأساسية للاجئين خلال فترة انتقالية، مع المحافظة على التوازن البيئي، وادخالهم في برامج خاصة لبناء القدرات والمعرفة والمهارات ليكونوا قوة منتجة، وإعداد الظروف الملائمة لإعادتهم الى النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدانهم في أقرب فرصة.